سر جولات السنيورة وابو رحمة

نحن لا نعرف الصفة الرسمية التي يتحرك بها حنا السنيورة وفايز ابو رحمة في عدد من عواصم دول اوروبا الغربية واميركا . لكنهما ظهرا تحت اضواء اتفاق عمان كمرشحين في الوفد المشترك لمقابلة ميرفي . وكانا الشخصين الوحيدين اللذين اجمعت على قبولهما اميركا واسرائيل والاردن والقيادة الرسمية .

ويبدو ان مهمتهما لم تتوقف بعد ان رفض ميرفي مقابلة الوفد المشترك لعدم موافقة اميركا على اعضاء اخرين فيه . وهما يقومان بين الحين والاخر باتصالات ولقاءات مع ميرفي وتاتشر وانديروبي ومؤخرا مع ريمون وزير خارجية فرنسا ، فضلا عن الاشتراك في ندوات كانت منها "ميشيلية" المؤتمر الدولي المقترح على الطريقة الاميركية الاسرائيلية !

الملفت للانتباه انهما يتحركان وفق برنامج سياسي لا نظن انهما يطرحانه على عاتقهما الشخصي . فمع تاتشر طالبا باحياء "اعلان البندقية" وفي باريس طالبا باحياء "المبادرة الفرنسية المصرية" ولا نعلم ممن سيطلبون احياء "النظام" !

لكن ما نعلمه ان ما يطالبان به كانت منظمة التحرير قد اعتبرته غير مقبول في حينه لانه يقصر عن التاكيد على اقامة دولة فلسطينية ، ولا يؤيد عقد مؤتمر دولي بمشاركة مختلف الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

معروف ان دول اوروبا الغربية التي يطالبها "مرشحا الوفد المشترك" بموجب اتفاق عمان ، لها مواقف واضحة منها موقف تاتشر الداعي لاقامة قيادة بديلة ، ومواقف اخرين في هذه الدول التي لا تختلف في الجوهر عن الموقف الاميركي .

ولهذا لا نظن ان من ارسلهما يجهل هذه المواقف ، او يعتقد ان بامكان هذين الشخصين تغييرها بعد ان عجز اخرون اهم منهما واكثر قدرة عن تغييرها .

اذن لماذا يرسلونهم ؟ ليس هناك من جواب سوى التاكيد على استمرار التمسك باتفاق عمان ونهجه ، وعلى الموافقة على كل ما تم من خطوات تنفيذية لهذا الاتفاق حتى لحظة رفض ميرفي مقابلة الوفد المشترك ، وللاعراب عن انهما ما زالا ينتظران استكمال الوفد المشترك بالاعضاء الاردنيين !

" سعيد محمود "

معارضة «الحكم الذاتي» تتطلب معارضة المهدات اليه

لا تزال وسائل الاعلام الاميركية والاسرائيلية تنقل المزيد من الاخبار عن استعداد الملك حسين للتعاون في تطبيق الادارة الذاتية في المناطق المحتلة ، وعن حثه الادارة الاميركية لتنشيط الرسمية لمنظمة التحرير .

وقد صدرت عن هذه القيادة مؤخرا تصريحات خجولة تعكس مخاوفها من تطبيق الحكم الذاتي . وبدا من ردة الفعل الصادرة من صحافة الاراضي المحتلة ، التي ايدت اتفاق عمان ، ضد اجراءات النظام الاردني بحق الصحفيين الفلسطينيين ان سياسة الاصرار على عدم التعرض للنظام الاردني الا "بالخير" كما كانت العادة من قبل ، باتت تسبح ببعض النقد خصوصا حينما تصل النار الى بيوت اصحاب هذه السياسة .

لكن يجب القول ايضا ان هذا النقد لا يتجاوز زدود الفعل . ولا يناقش سياسات النظام وموقعه في ساحة الصراع ، ولا حتى ممارساته ضد عموم الشعبين الفلسطيني والاردني وحركتيهما الوطنيتين .

ففي الاونة الاخيرة ، مثلا ، اعتقل عدد من قادة الحزب الشيوعي الاردني ومن الشخصيات الوطنية التقدمية الاخرى . لكن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير التزمت الصمت . بل ان بعض شخصياتها ، من المقيمين في عمان خصوصا ، حرصوا في مقابلات صحفية مطولة ، على التاكيد بان القيادة الرسمية "بريئة" من اى تصرف قد يسبب "الازعاج" للنظام الاردني .

من الممكن "تفسير" هذا الصمت بسياسة معاداة الشيوعية التي تتمسك بها بعض رموز القيادة الرسمية للمنظمة . ولكن عددا من هؤلاء القادة الشيوعيين هم ايضا اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني ، وبهذه الصفة يصبح واجبا الاحتجاج على اعتقالهم . ولكن القيادة الرسمية ظلت متمسكة بالحكمة القائلة "اذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب" !

هذا مثال واحد . وهناك امثلة اخرى . لا يكفي الاعراب عن القلق من توجه لتطبيق الحكم الذاتي . فهذا المشروع ليس "شبحا" ينبغي البحث عنه بمصباح "علاء الدين" انه مجموعة من الخطوات والمعهدات التي اتخذ بعضها ويجري الاعداد لوضع البعض الاخر حيز التنفيذ . لقد عين في السنوات الاخيرة عدد من رؤساء البلديات في الضفة الغربية من قبل الادارة المدنية الاسرائيلية ، وفي وجه معارضة مجالسهم المنتخبة ، او الرؤساء والمجالس المنتخبة التي جرى اقصاؤها . ومع ذلك فان بعض هؤلاء سرعان ما اصبح يتلقى الدعم المالي من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، وبحظى بتقدير خاص في اوساط هذه اللجنة من جانبيها الفلسطيني والاردني .

وحين اعيد احياء البرلمان الاردني ، وبدات عملية تعيين النواب عن الضفة الغربية قالت اوساط القيادة الرسمية ان هذا شان اردني داخلي . ولما جاءت تاتشر لتقول انهم يمكن ان يكونوا "القيادة البديلة" ، لم يرفض احد منهم ترشيح تاتشر لهم بل ان وفدا منهم سيسافر خلال ايام الى بريطانيا لمقابلة تاتشر ، على حساب الحكومة ، ليقدموا لها الشكر ! وليس سرا ان بعض هؤلاء ، من خلال "مؤسسات" يراسونها او على الاصح يمتلكونها كانوا يتلقون الدعم السخي من اللجنة المشتركة !

مرة اخرى هذه ليست كل الامثلة لتاكيد حقيقة اساسية وهي انه لا يكفي الاعلان عن معارضة "الحكم الذاتي" حتى يصبح بالامكان القول عن صاحب الاعلان انه يعارض فعلا ذلك المشروع . بل لا يمكن اعتبار هذه المعارضة جدية اذا لم تشمل معارضة الخطوات التمهيدية التي اتخذت باتجاه تنفيذ ذلك المشروع . واهم من ذلك اذا لم ترتكز هذه المعارضة الى نهج مثابر ومتكامل في التصدي للامبريالية وشركائها واتباعها ومشاريعها .

ذلك لانه في غياب هذا النهج سيظل التعامل مع الوقائع السياسية ، ومتطلبات النضال ، ومسالة التحالفات ، والمواقع في ساحة الصراع انتقائيا ومزاجيا وصعب التحديد .

اننا لا نستطيع الفصل بين القمع في الاردن والتمهيدات لتطبيق "الحكم الذاتي" . بل نعتبر حملة القمع الجارية ضد الحركة الوطنية الاردنية ، والاجراءات الاخيرة ضد صحف وصحفيي الاراضي المحتلة حلقة في سلسلة تلك التمهيدات . ومثل ذلك بالنسبة لموضوع "التعيين" للبلديات او لمواقع اخرى .

لهذا فان الصمت على هذه الاجراءات ، وعدم التعرض لمختلف جوانب السياسة الاردنية الرسمية تجاه الاراضي المحتلة ، او تجاه الحركة الوطنية الاردنية لن يفيد الا الذين قاموا بهذه الاجراءات ، ولن يقود ، اذا ما استمر هذا النهج ، الا الى "الصمت" على عملية تنفيذ الحكم الذاتي نفسه مهما كثرت التصريحات ضده بدون مواقف عملية ضد الخطوات التي تمهد له .

بشير البرغوثي

ان حكام الاردن لم ينفوا ابدا ما قيل على لسان الملك في اجتماع مصغر لبعض اعضاء الكونغرس الاميركي عن تصميمه على الاستمرار في تحركه تحت المظلة الاميركية . كما لم ينفوا ما نشرته وسائل الاعلام الاميركية والاسرائيلية عن موافقة الملك حسين على تعيين مديرين لدوائر الضفة الغربية باستثناء الاراضي والمياه .

واذا كان عدم النفي هذا لا يعتبر كافيا لاثبات صحة تلك الانباء . واذا كان مجمل النهج السياسي الاردني القائم على الاعتماد على الدور الاميركي لا يكفي ايضا ، فقد قطع شولتز الطريق على اية ذريعة من هذا النوع للتشكيك في صحة تلك الانباء حينما قال ان البحث جار عن "محاور" للبدء في التفاوض . اى ان كل شيء جاهز والبحث جار فقط لايجاد بديل لمنظمة التحرير للاشتراك في الوفد الاردني الى تلك المفاوضات .

وفي اطار هذا التصريح ، وقبله تصريحات تاتشر في القدس عن "القيادة البديلة" تصبح زيارة وفد "نواب الضفة" المعينين الى لندن ، ودور "ابو الزعيم" ، والاجراءات القمعية هنا وهناك احداثا ذات مغزى ومدلولات .

وينبغي القول بان اتفاق عمان قد فتح الطريق امام كل هذا . فهو الذي اقر "التمثيل المشترك" بدل "التمثيل المستقل" ، واعترف للنظام الاردني بدور في تقرير مصير الشعب الفلسطيني ، وفي ظله جرت اعادة احياء البرلمان والتعيينات في البرلمان وفي بعض بلديات الضفة الغربية .

ولهذا فان معارضة "الحكم الذاتي" تتطلب معارضة كل الخطوات التي كانت تمهيدا له كما تؤكد ذلك كل المعطيات والتطورات الراهنة .

من حديث شاهد عيان :

سجانو «الجويدة» يمنعون الدواء والملابس عن المعتقلين

افاد احد القادمين من الاردن ، والذي حاول زيارة قريب له اعتقل في اعقاب مجزرة جامعة اليرموك ، بان سجاني معتقل "الجويدة" الصحراوي ، الذي يقبع داخله قادة ومناضلو الحزب الشيوعي الاردني وغيرهم من الوطنيين ، قد منعوا من زيارة المعتقلين ، وشتموا ذويهم ، بحجة ان المعتقلين "يسببون المشاكل داخل السجن" !

واضاف : " ذهبت واقاربي لزيارة ابننا المعتقل ، وشاهدت بعيني احد السجانين يدوس على زجاجة دواء احضرها ذوو المعتقل فرج طميزي المصاب بقرحة في المعدة ، واخر القى بملابس احضرت للدكتور يعقوب زيادين والدكتور خالد حمدان في حاويات القمامة . تعامل السجانون والجنود بفظاظة مع الزوار لقد رأينا المعتقلين وهم يرفعون اشارات النصر ، وسمعناهم يهتفون بسقوط النظام ، وضد اميركا واعوانها .. ، مما ادى الى رفع معنوياتنا امام بطش السجانين ومحاولاتهم اذلالنا " .

فرقعات الطائرات الاسرائيلية تسبب الاضرار للمواطنين

نابلس – تقوم الطائرات الاسرائيلية الحربية ، بين فترة واخرى ، باستعراض عضلاتها في سماء مدينة نابلس . وخلال طلعاتها ، يصدر الطيارون فرقعات مدوية ، ومفزعة ، تنتج عن اجراء "التفريغ الهوائي" . وقال المواطنون ان هذه "الفرقعات" تلحق الاضرار البالغة بممتلكاتهم ، من مباني ومنازل ، وشبكات لانابيب المياه ، تكلف الالف الدنانير ، واضافوا ، ان ازعاجها شديدا يلحق بهم جراء استمرار هذه الطلعات .

واشار المواطنون في نابلس ، الى ان طلعات الطائرات الحربية تظهر بشكل منتظم تقريبا ، في ايام العطل الاسبوعية . وفي الاسبوع الماضي تكررت الطلعات و "فرقعاتها" مرتين ، في يومي الجمعة والاحد .

وتساءل المواطنون ، بمرارة ، لماذا يحظر على الطيارين الاسرائيليين اجراء "فرقعاتهم" فوق المدن الاسرائيلية ، ويسمح لهم باجرائها فوق مدن الاراضي المحتلة ؟! – عن الرسالة "الاتحاد" –

مصر تدعم الملك لاقامة «الحكم الذاتي» !!

اكد مصدر سياسي مصري كبير ، بان حسني مبارك يدعم خطوات الملك تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة . وكشف النقاب عن اجراء اتصالات اردنية – مصرية مع اسرائيل بهدف تحقيق الحكم الذاتي في الضفة في اطار "اتحاد كونفدرالي مع الاردن" ، مع تحقيق الحكم الذاتي في القطاع بالتنسيق مع مصر . واضاف المصدر ان الجانب الاسرائيلي يبدي تجاوبا مع الخطوات الاردنية – المصرية . ويشير المراقبون الى ان التصريحات التي ادلى بها رشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق تؤكد هذه المعلومات . فقد دعا الشوا الى عودة الاراضي العربية الى ما كانت عليه قبل عام ٦٧ ! ! كما طالب القيادة الرسمية للمنظمة بالاعتراف بقرار مجلس الامن ٢٤٢ لتحقيق هذه "العودة" على حد قوله .. ومن المعروف ان الشوا كان من اشد المدافعين عن "اتفاق عمان" وعن "مسيرة التحرك المشترك" مع الاردن ! !

الشروع بتنفيذ ما يسمى «مشروع باب العامود»

كشف عضو مجلس بلدية القدس (من حزب العمل الاسرائيلي) "شلومو دوغا" النقاب ، يوم الخميس الماضي ١٢/٦ ، عن ان بلدية "القدس" ستبدا قريبا بتنفيذ ما يسمى "بمشروع باب العامود" – الذي رصد له مبلغ خمسة ملايين دولار ، تبرعت بها منظمات يهودية في الولايات المتحدة – وذلك بعد ان تنظر لجنة خاصة في اعتراضات المواطنين عليه .

فيما اعلن ان المشروع سيتضمن اقامة محطة باصات تحت ارضية وشق طرق تصل بين "قطاعي القدس" ، وانه سيتم تدريجيا الغاء الشارع الذي يربط منطقة باب العامود وفندق نوتردام (باب الخليل) ، وسيتم ايضا توسيع الحديقة المتاخمة لسور القدس ، بحيث تمتد من السور حتى بداية حي المصرارة ، في حين تلى ان تكون البلدية تعتزم هدم الحوانيت والمباني في منطقة باب العامود وحي المصرارة . . . ؟!

وكشف النقاب ايضا ، انه سيتم منع دخول السيارات الخاصة الى شارع صلاح الدين ، باستثناء السيارات العمومية والحافلات .

اما محطة الباصات المدوي اقامتها في المصرارة فاشار "دوغا" الى انها ستضم مركزا تجاريا ، فيما ستقام حديقة عامة مكان المحطة القديمة .

وما تجدر الاشارة اليه ، ان "بلدية القدس" اعلنت مؤخرا عن مشروع تنظيمي للمنطقة المذكورة يتضمن اقامة فنادق سياحية ، على انقاض السوق التجاري في باب العامود وسوق باب العامود ، تحت يافطة " تجميل وتطوير المدينة !

«تطوير» بالالحاق للمستوطنات!

وضعت الادارة الاسرائيلية المدنية مخططات لالحاق مشاريع المياه والكهرباء في الضفة الغربية الى المستوطنات الاسرائيلية . وافادت المعلومات بان "الادارة المدنية" ستحول العديد من "الطلبات" لمد شبكات مياه وكهرباء داخل القرى الى المستوطنات الاسرائيلية المجاورة لاقرارها والموافقة عليها .